A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

MM/LD/WG/24/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 24 يوليو 2026

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات

الدورة الرابعة والعشرون
جنيف، من 5 إلى 9 أكتوبر 2026

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن الحاجة إلى الشهادات الوطنية أو الإقليمية ومزاياها العملية

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

معلومات أساسية

1. ناقش الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات (المشار إليهما فيما يلي بعبارتي "الفريق العامل" و"نظام مدريد")، في دورته الثالثة والعشرين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 22 إلى 26 سبتمبر 2025، الوثيقة MM/LD/WG/23/2 بشأن إمكانية إدخال شرط يلزم مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة بإصدار شهادة وطنية أو إقليمية عند منح الحماية وعند تجديد التسجيل الدولي.

2. وطلب الفريق العامل من المكتب الدولي إجراء دراسة استقصائية بين مكاتب الأطراف المتعاقدة ومستخدمي نظام مدريد بشأن الحاجة إلى الشهادة المقترحة ومزاياها العملية، وتقديم وثيقة تتضمن نتائج هذه الدراسة[1].

3. استجابة لطلب الفريق العامل، دعا المكتب الدولي، في 16 مارس 2026، مكاتب الأطراف المتعاقدة ومستخدمي نظام مدريد إلى الرد على الاستبيانين. وقد تم تصميم استبيانين منفصلين، أحدهما موجه إلى مكاتب الأطراف المتعاقدة، ويركز على ممارساتها الحالية فيما يتعلق بإصدار الشهادات الوطنية أو الإقليمية للتسجيلات الدولية؛ والآخر موجه إلى مستخدمي نظام مدريد، ويركز على الحاجة إلى تلك الشهادات ومزاياها العملية. ويتاح الاستبيانان على الموقع الإلكتروني للدورة الحالية[2].

4. يلخص هذا المستند الردود الواردة من 36 مكتبًا للملكية الفكرية تابعًا للأطراف المتعاقدة ومن 397 مستخدمًا على الاستبيانين المشار إليهما في الفقرة 3 أعلاه. تتوفر الوثائق التي تضم الردود الواردة على الموقع الإلكتروني للدورة الحالية[3].

---

1 الوثيقة MM/LD/WG/23/14، الفقرة 8.
2 الوثيقتان MM/LD/WG/24/SURVEY/OFFICES و MM/LD/WG/24/SURVEY/USERS.
3 الوثيقتان MM/LD/WG/24/REPLIES/SURVEY/OFFICES و MM/LD/WG/24/REPLIES/SURVEY/USERS.

ملخص الردود المقدمة من مكاتب الأطراف المتعاقدة

5. لقد تلقت الدراسة الاستقصائية ردوداً من 36 مكتباً تابعاً للأطراف المتعاقدة تمثل مناطق جغرافية متنوعة[4]. وتكشف الردود عن تباينات في ثلاثة مجالات، وهي: كيفية تعامل المكاتب مع شهادات التسجيلات الدولية *مقابل* التسجيلات المحلية؛ وكيفية إتاحة المعلومات المتعلقة بالتسجيلات الدولية للجمهور؛ والأدلة المستندية التي قد يُطلب تقديمها لإنفاذ الحقوق المستمدة من التسجيلات الدولية.

6. استكشف الاستبيان الممارسات الإدارية الحالية في أربعة مجالات رئيسية. وقد جمعت الدراسة الاستقصائية في البداية معلومات عن ممارسات التسجيل المحلية، بما في ذلك إصدار شهادات التسجيل والتجديد للعلامات المسجلة مباشرة لدى المكاتب. ثم قامت بدراسة الممارسات المماثلة المتعلقة بالتسجيلات الدولية، حيث بحثت ما إذا كانت المكاتب تصدر شهادات للتسجيلات الدولية المحمية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي اللغة المستخدمة، وطريقة التسليم، والشروط المطبقة.

7. كما تناول الاستبيان كيفية إتاحة المعلومات المتعلقة بالتسجيلات الدولية، بما في ذلك تخصيص الأرقام المحلية، وإتاحة المعلومات المتعلقة بحالة الحماية للجمهور، وطرق البحث المتاحة. وأخيرًا، بحثت اللجنة متطلبات التنفيذ، متسائلة عما إذا كانت بيانات منح الحماية والمقتطفات من السجل الدولي تشكل أدلة كافية لبدء الإجراءات، أم أن هناك حاجة إلى وثائق إضافية، مثل الشهادات الصادرة محليًا.

نتائج الدراسة الاستقصائية

8. تكشف الدراسة الاستقصائية عن تباين في المعاملة بين التسجيلات المحلية والدولية، حيث تصدر جميع المكاتب المستجيبة تقريبًا شهادات للتسجيلات المحلية، في حين لا تصدرها سوى أقلية منها بالنسبة للتسجيلات الدولية.

9. تتباين آراء المكاتب حول ما إذا كانت الوثائق الحالية لنظام مدريد توفر أدلة كافية لأغراض الإنفاذ. وفي حين ترى العديد من المكاتب أن بيانات منح الحماية أو مقتطفات من السجل الدولي كافية، ترى مكاتب أخرى أن هناك حاجة إلى وثائق إضافية، مثل الشهادات الصادرة محليًا أو الإقرارات أو مقتطفات من السجلات المحلية.

<u>إصدار الشهادات على نطاق واسع للتسجيلات المحلية، ولكن ليس للتسجيلات الدولية</u>

10. تصدر غالبية المكاتب التي ردت على الدراسة الاستقصائية شهادات تسجيل للعلامات التجارية التي يتم تقديم طلبات تسجيلها مباشرةً إلى مكاتبها، حيث أكد 35 مكتباً من أصل 36 مكتباً (97.2 في المائة) اتباع هذه الممارسة. ومع ذلك، تتباين الممارسات الحالية فيما يتعلق بالتسجيلات الدولية، حيث لا تصدر سوى ثمانية مكاتب (22.2 في المائة) شهادات تسجيل للعلامات الواردة في التسجيلات الدولية المحمية في نطاق ولاياتها القضائية، في حين لا تصدر 28 مكتباً (77.8 في المائة) مثل هذه الشهادات.

11. تشير الفجوة بين ممارسات التسجيل المحلية والدولية إلى أن حاملي التسجيلات الدولية لا يحصلون عمومًا على نفس الأدلة المستندية التي تثبت الحماية، والتي يحصل عليها حاملو التسجيلات المحلية بشكل روتيني. من بين المكاتب الثمانية التي تصدر شهادات التسجيل الدولي، تقوم معظمها بذلك تلقائيًا بمجرد منح الحماية دون أي متطلبات إضافية، على الرغم من اختلاف الممارسات فيما يتعلق باللغة وطريقة التسليم وما إذا كانت الرسوم مطلوبة أم لا.

<u>الإصدار المحدود لشهادات التجديد</u>

12. يمتد التباين بين التسجيلات المحلية والدولية ليشمل شهادات التجديد. أما بالنسبة للتسجيلات المحلية، فإن 21 مكتبًا (58.3 في المائة) تصدر شهادات تجديد، في حين أن 15 مكتبًا (41.7 في المائة) لا تصدرها. في المقابل، تصدر أربعة مكاتب (11.1 في المائة) شهادات تجديد للعلامات التجارية المدرجة في التسجيلات الدولية المحمية في نطاق ولاياتها القضائية، في حين أن 32 مكتباً (88.9 في المائة) لا تصدر مثل هذه الوثائق.

13. من بين المكاتب القليلة التي تصدر شهادات تجديد للتسجيلات الدولية، يقوم نصفها بذلك تلقائيًا فور تلقي إخطار التجديد دون أي متطلبات إضافية، في حين أن النصف الآخر لا يصدر الشهادات إلا بناءً على الطلب ودفع الرسوم. إن الغياب شبه التام لشهادات التجديد المحلية للتسجيلات الدولية يعني أن حاملي هذه التسجيلات يفتقرون عادةً إلى أدلة وثائقية رسمية تؤكد تجديد حقوقهم في الولايات القضائية المعينة، بخلاف المعلومات المحفوظة في السجل الدولي.

[4] وقد ردت مكاتب الأعضاء التاليين من مدريد على الدراسة الاستقصائية: أستراليا، النمسا، البرازيل، كندا، كولومبيا، كوبا، جمهورية التشيك، مصر، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، المجر، أيرلندا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، موريشيوس، جمهورية مولدوفا، موزامبيق، مقدونيا الشمالية، النرويج، البرتغال، الاتحاد الروسي، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سينت مارتن (الجزء الهولندي)، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، زامبيا.

تباين الممارسات فيما يتعلق بتخصيص الأرقام المحلية والوصول العام إلى المعلومات

14. تتبع المكاتب أساليب متنوعة لدمج التسجيلات الدولية في أنظمتها المحلية. تقوم 11 مصلحة (30.5 في المائة) بإسناد رقم طلب محلي إلى التسجيلات الدولية التي تشير إلى ولايتها القضائية، في حين أن 25 مصلحة (69.5 في المائة) لا تفعل ذلك. وبالمثل، تقوم تسعة مكاتب (25 في المائة) بإسناد رقم تسجيل محلي إلى التسجيلات الدولية المحمية، في حين أن 27 مكتباً (75 في المائة) لا تقوم بذلك.

15. على الرغم من محدودية تخصيص الأرقام المحلية، فإن 28 مكتباً (77.8 في المائة) تتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتسجيلات الدولية وحالة الحماية الممنوحة لها، في حين أن ثمانية مكاتب (22.2 في المائة) لا تفعل ذلك. وتقوم المكاتب التي تتيح هذه المعلومات للجمهور بذلك بشكل أساسي من خلال قواعد البيانات المجانية على الإنترنت (23 مكتبًا) والجرائد الرسمية المجانية على الإنترنت (16 مكتبًا). تشمل طرق البحث الأكثر شيوعًا استخدام رقم التسجيل الدولي، والعناصر اللفظية للعلامة، واسم صاحب الحق، على الرغم من أن مدى توفر المعلومات واكتمالها يختلف من ولاية قضائية إلى أخرى.

آراء متباينة حول كفاية الوثائق الحالية لأغراض الإنفاذ

16. تختلف آراء المكاتب حول ما إذا كانت شهادات منح الحماية الصادرة بموجب بروتوكول مدريد تشكل دليلاً كافياً لتمكين حامليها من الشروع في إجراءات الإنفاذ دون الحاجة إلى وثائق إضافية. من بين المكاتب الـ36 التي ردت على الدراسة الاستقصائية، أشارت 19 مكتباً (52,8 في المائة) إلى أن بيانات منح الحماية كافية، في حين ذكرت 15 مكتباً (41,7 في المائة) أنها غير كافية، ولم ترد مكاتب اثنتان.

17. ومن بين المكاتب التي تعتبرها كافية، أشارت 14 مكتباً إلى أن بياناتها تصدر بالفعل باللغات المقبولة محلياً، مما يلغي الحاجة إلى الترجمة، في حين أشارت أربعة مكاتب إلى أن الترجمات الرسمية إلى اللغات المقبولة محلياً مطلوبة. في الحالات التي لا يتوفر فيها بيان بمنح الحماية، مثل حالات القبول الضمني، أشارت 18 مصلحة (50 في المائة) إلى أن المقتطفات من السجل الدولي الصادرة عن الويبو تشكل دليلاً كافياً، في حين ذكرت 12 مصلحة (33.3 في المائة) أنها لا تشكل دليلاً كافياً، ولم تقدم ست مصلحات أي إجابة.

الشهادات والوثائق البديلة المطلوبة في حالة عدم كفاية الأدلة الحالية

18. ومن بين المكاتب التي أشارت إلى أن شهادات منح الحماية أو مقتطفات من السجل الدولي غير كافية لأغراض الإنفاذ، سواء في جميع الحالات أو في ظروف محددة، تم تحديد عدة أشكال بديلة من الوثائق باعتبارها ضرورية. وتشمل هذه الوثائق شهادات التسجيل، والشهادات التي تؤكد استمرار سريان الحقوق، والمقتطفات من سجلات العلامات التجارية المحلية، والتحقق من خلال قواعد البيانات المتاحة عبر الإنترنت.

19. تُبرز هذه الردود أن حاملي التسجيلات الدولية يواجهون، في العديد من الولايات القضائية، متطلبات وثائقية تتجاوز ما ينص عليه نظام مدريد حالياً، مما قد يشكل عوائق حقيقية أمام الإنفاذ الفعال لحقوقهم.

ملخص الردود التي قدمها مستخدمو نظام مدريد

20. استطلاع عبر الإنترنت، صُمم لكل من حاملي التسجيلات الدولية وممثليهم، بحث في مسألة قبول الوثائق في سبعة سيناريوهات قد تتطلب إثبات الحقوق المستمدة من التسجيلات الدولية، وهي: الإجراءات القضائية، والإجراءات الجمركية، والمعاملات التجارية أو الأعمال التجارية، وترتيبات الضمانات أو الضمانات الإضافية، وممارسة الأعمال التجارية على المنصات الإلكترونية، وبدء إجراءات الانتهاك على المنصات الإلكترونية، والصعوبات الأخرى التي يتم مواجهتها.

21. بالنسبة لكل سيناريو، أشار المشاركون في الدراسة الاستقصائية إلى ما إذا كانوا قد احتاجوا إلى إثبات حقوقهم، وفي حال الإجابة بالإيجاب، ما هي الوثائق التي تم قبولها لإثبات تلك الحقوق، بما في ذلك بيانات منح الحماية الصادرة عن الأطراف المتعاقدة المعينة، وشهادات الويبو أو مقتطفات من السجل الدولي، والترجمات الرسمية، والشهادات الصادرة عن مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة باللغة المقبولة محلياً، والشهادات التي تؤكد أن حقوقهم لا تزال سارية المفعول، وغيرها من الوثائق. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من المشاركين في الدراسة الاستقصائية تحديد الولايات القضائية ذات الصلة التي يُقبل فيها كل نوع من أنواع الوثائق.

22. واختتمت الدراسة الاستقصائية بسؤال المشاركين عما إذا كان الحصول على شهادة صادرة عن المكتب تمنح الحماية، بلغة مقبولة محليًا، سيشكل ميزة لحاملي التسجيلات الدولية، حيث طُلب من المشاركين توضيح المزايا العملية للحصول على مثل هذه الشهادات أو الأسباب التي تجعلها غير مفيدة.

23. وقد تلقت الدراسة الاستقصائية 397 ردًا كاملاً. كان معظم المشاركين في الدراسة الاستقصائية من ممثلي العلامات التجارية (77.1 في المائة، أي 306 مشاركين)، بينما كان الباقون من أصحاب التسجيلات الدولية (22.9 في المائة، أي 91 مشاركاً). وقد كان المشاركون في الدراسة الاستقصائية موزعين بشكل متنوع على الصعيد العالمي عبر 60 ولاية قضائية. وجاءت اليابان في صدارة المجموعات الفردية بنسبة 13.1 في المائة (52 مشاركًا)، تليها الصين بنسبة 10.1 في المائة (40 مشاركًا)، ثم ألمانيا بنسبة 9.6 في

المائة (38 مشاركًا). وقد بلغت نسبة المملكة المتحدة 7.8 في المائة (31 مشاركاً)، والولايات المتحدة الأمريكية 7.1 في المائة (28 مشاركاً)، وإيطاليا 6.8 في المائة (27 مشاركاً). وقد بلغت نسبة المشاركين من فرنسا 5.8 في المائة (23 مشاركًا)، ومن إسبانيا 5 في المائة (20 مشاركًا)، ومن سويسرا 4 في المائة (16 مشاركًا). أما نسبة الـ 31.9 في المائة المتبقية من الردود فقد جاءت من 51 ولاية قضائية أخرى، بما في ذلك تمثيل كبير من البرازيل (2 في المائة)، وبلجيكا (1.8 في المائة)، الكاميرون (1.5 في المائة)، والسويد (1.5 في المائة)، والدنمارك (1.3 في المائة)، وفنلندا (1.3 في المائة). يضمن هذا التنوع الجغرافي أن توثق الدراسة الاستقصائية تجارب ووجهات نظر المستخدمين من جميع المناطق التي يشملها نظام مدريد.

نتائج الدراسة الاستقصائية

24. تكشف الدراسة الاستقصائية عن توافق قوي في الآراء (85.9 في المائة) على أن الشهادات الوطنية والإقليمية ستكون مفيدة، ويرجع ذلك أساسًا إلى التحديات العملية المتعلقة بالتنفيذ، ومتطلبات الأعمال، والاحتياجات الخاصة بكل بلد. تشير البيانات إلى أن الشهادات الوطنية أو الإقليمية هي الوثيقة الأكثر قبولًا في جميع السيناريوهات التي تم فحصها، مما يوحي بوجود فجوة بين ما يوفره نظام مدريد وما يحتاجه المستخدمون في الواقع العملي. وأكدت أقلية من الأصوات على أن الحل يجب أن يتمثل في القبول العالمي للوثائق الصادرة عن الويبو، بدلاً من تجزئة النظام بشهادات وطنية أو إقليمية.

أنواع الوثائق

25. في جميع السيناريوهات التي تم فحصها، كانت الشهادات الصادرة عن المكاتب باللغات المقبولة محليًا هي الوثيقة الأكثر قبولًا بشكل ثابت. في الإجراءات الجمركية، أفاد 57.3 في المائة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية بأنهم يطلبون شهادات، وهي أعلى نسبة بين جميع السيناريوهات، تليها الإجراءات القضائية بنسبة 54.3 في المائة، ثم المعاملات التجارية بنسبة 52.3 في المائة، وإجراءات انتهاك حقوق الملكية الفكرية على المنصات الإلكترونية بنسبة 52.2 في المائة، ثم المعاملات التجارية عبر المنصات الإلكترونية بنسبة 49.6 في المائة، وترتيبات الضمانات أو الضمانات الإضافية بنسبة 43.5 في المائة. وفي إطار السيناريوهات «الأخرى» التي أوردها المشاركون في الدراسة الاستقصائية، وردت «الشهادات» أيضًا كأكثر الوثائق تفضيلاً، بنسبة بلغت 48.5 في المائة. ويتباين هذا النمط مع النسب المئوية الأقل الخاصة بشهادات أو مقتطفات الويبو، التي تراوحت بين 17.4 في المائة و35.9 في المائة، وبشهادات منح الحماية، التي تراوحت بين 22,7 في المائة و47,7 في المائة، مما يدل على أن الشهادات الوطنية أو الإقليمية تفوق الوثائق الأخرى من حيث الفائدة العملية والقبول.

26. ومن بين المستندات التي يتم قبولها بوتيرة أقل: الشهادات التي تؤكد سريان الحقوق، والترجمات الرسمية، وغيرها من المستندات المتخصصة مثل النسخ الموثقة، والتوكيلات الموثقة، والمستندات التي تثبت استخدام العلامة.

التوزيع الجغرافي للقضايا

27. في جميع السيناريوهات التي تم فحصها، ورد ذكر بعض الولايات القضائية بشكل أكثر تكرارًا من غيرها باعتبارها تتطلب شهادة محلية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الولايات القضائية التي يذكرها المستخدمون بشكل متكرر إما لا تصدر شهادات وطنية أو إقليمية للتسجيلات الدولية، أو تصدرها فقط بناءً على الطلب. ومع ذلك، فقد أشير إلى أن السلطات القضائية في جميع المناطق التي يشملها نظام مدريد تشترط الحصول على شهادة محلية في جميع السيناريوهات التي تم فحصها، مع ذكر بعض السلطات القضائية الآسيوية بشكل أكثر تكرارًا في سياق الإجراءات الجمركية، ومنصات التجارة الإلكترونية، والمعاملات التجارية، والمتطلبات التنظيمية. وفيما يتعلق بالسلطات القضائية الأفريقية، أُثيرت مخاوف بشأن ما إذا كانت التسجيلات الدولية تُسجل بشكل سليم في السجلات الوطنية. يشير هذا الانتشار الجغرافي إلى أن الحاجة إلى شهادة وطنية أو إقليمية لا تقتصر على منطقة واحدة، بل تمس المستخدمين على الصعيد العالمي.

الصعوبات الأخرى التي واجهتها

28. ووصف المشاركون الذين أفادوا بمواجهة صعوبات أخرى التحديات التي واجهوها في عدة سياقات عملية. في المجال التنظيمي، أفادت شركات الأدوية والرعاية الصحية بأنها غير قادرة على المضي قدماً في إجراءات الحصول على الموافقة دون شهادات محلية، حيث لم تُعتبر شهادات التسجيل الدولية وبيانات منح الحماية كافية. وعند الحدود، قيل إن سلطات الجمارك والإنفاذ تطلب بشكل روتيني شهادات صادرة محليًا بدلاً من قبول إقرارات منح الحماية، مما يزيد من صعوبة قيام أصحاب الحقوق بمنع دخول السلع المقلدة إلى السوق. في البيئات التجارية اليومية، أفاد المشاركون في الدراسة الاستقصائية بأنهم واجهوا صعوبات عند السعي لفتح متجر بيع بالتجزئة، أو التقدم بطلب للحصول على ترخيص تجاري، أو الشروع في أي إجراءات إدارية أخرى تتطلب تقديم إثبات تسجيل محلي.

29. وشكّلت المنصات الإلكترونية تحديًا إضافيًا، حيث توقفت بعض منصات التجارة الإلكترونية الكبرى عن قبول شهادات التسجيل الدولية وبيانات منح الحماية، وأصبحت تشترط الآن تقديم شهادات وطنية أو إقليمية بدلاً من ذلك. في الإجراءات القانونية، تشترط المحاكم دائمًا تقديم شهادات بلغة مقبولة محليًا، مما يضع بعض حاملي التسجيلات الدولية في وضع غير مواتٍ.

30. وعلى نطاق أوسع، أشار بعض المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى أن عدم وجود شهادة وطنية أو إقليمية دفع العملاء إلى اعتبار التسجيلات الدولية أقل موثوقية أو أقل قيمة من التسجيلات المحلية. وأخيرًا، أُشير إلى إدارة المحفظة باعتبارها صعوبة متكررة، حيث يواجه حاملو الحقوق صعوبة في تتبع عدم الاستخدام بدقة في ظل عدم وجود تواريخ تسجيل محلية واضحة.

المشكلات النظامية الأخرى التي تم تحديدها

31. بالإضافة إلى التحديات المحددة المذكورة أعلاه، كشفت الدراسة الاستقصائية أيضًا عن بعض المشكلات النظامية التي تؤثر على موثوقية نظام مدريد. كان أحد الشواغل المتكررة هو عدم تمكن قواعد البيانات من الحفاظ على التزامن، حيث لم تُدرج القرارات الوطنية أو الإقليمية في الوقت المناسب في أنظمة المعلومات الإلكترونية للمكتب الدولي، مما ترك المستخدمين في حالة من عدم اليقين بشأن حالة حماية علاماتهم التجارية في الولايات القضائية المعنية. علاوة على ذلك، في حالة عدم وجود بيان بمنح الحماية، فإن القبول الضمني يثير ارتباكًا حقيقيًا حول ما إذا كانت الحماية قد أُقرت في الولاية القضائية المعنية ومتى تم ذلك.

32. وتنشأ فجوة أخرى في الولايات القضائية التي لا تُبلغ المكتب الدولي في الوقت المناسب بالقرارات النهائية أو الإضافية المتعلقة بمنح الحماية، بعد رفض العلامة مؤقتًا، مما يترك أصحاب العلامات دون أي تأكيد رسمي لحقوقهم في تلك الأقاليم. وحتى في الحالات التي يتم فيها التغلب بنجاح على قرارات الرفض المؤقتة، لا يزال الغموض يكتنف موعد بدء سريان الحماية. ويرتبط هذا بمشكلة أوسع نطاقاً تتمثل في غموض تاريخ الحماية؛ أي أنه في غياب تاريخ محلي واضح للحماية أو التسجيل، يجد حاملو الحقوق صعوبة في تحديد التاريخ الذي يحكم حساب فترات التعرض لخطر عدم الاستخدام.

دعم الشهادات الوطنية أو الإقليمية

33. وعند سؤالهم عما إذا كان الحصول على شهادات صادرة عن المكاتب المعينة باللغات المقبولة محليًا يمثل ميزة، أجاب 85.9 في المائة بالإيجاب (341 مشاركًا)، في حين أشار 14.1 في المائة (56 مشاركًا) إلى أن ذلك لا يمثل ميزة.

34. أما المشاركون في الدراسة الاستقصائية الذين رأوا أن الشهادة الوطنية أو الإقليمية لن تكون مفيدة، فقد ركزوا مخاوفهم على الحفاظ على مبادئ نظام مدريد، وكان الحجة الرئيسية هي أن السجل الدولي يجب أن يظل المصدر المرجعي الوحيد الذي يحظى بقبول عالمي للوثائق الصادرة عن المكتب الدولي. ومن بين القضايا الأخرى التي أُثيرت الخوف من ارتفاع التكاليف وزيادة التعقيد بالنسبة لمستخدمي النظام.

35. أشار المشاركون في الدراسة الاستقصائية الذين أبدوا تأييدهم للشهادات الوطنية أو الإقليمية إلى مجموعة واسعة من المزايا العملية التي تشمل الجوانب القانونية والتجارية والمسائل المتعلقة بالعلاقات مع العملاء. من الناحية القانونية، توفر الشهادات الصادرة محليًا قدرًا أكبر من اليقين وقيمة إثباتية أقوى، لا سيما لأغراض الإنفاذ. فهي تزيل الالتباس المحيط بالقبول الضمني وتلبي توقعات المحاكم المحلية وسلطات الجمارك والشرطة، التي تطلب بشكل روتيني شهادات صادرة باللغات المقبولة محليًا. من الناحية العملية، ستغني الشهادات عن الحاجة إلى الترجمات المعتمدة المكلفة وستساعد في تجنب التأخيرات التي تنجم عنها. من الناحية التجارية، وُصفت الشهادات بأنها أساسية لعمليات الاندماج والاستحواذ، وإصدار التراخيص، والترتيبات المصرفية، في حين أن منصات التجارة الإلكترونية تتطلبها بشكل متزايد كجزء من برامج حماية علاماتها التجارية.

36. بالإضافة إلى هذه المزايا الأساسية، أشار المشاركون في الدراسة الاستقصائية إلى عدة فوائد إضافية. تُسهّل الشهادات إدارة المحفظة من خلال تسهيل تتبع الحقوق وحساب فترات عدم الاستخدام؛ وقد توفر الوضوح عندما تعرض قواعد البيانات الإلكترونية معلومات غير مؤكدة أو غامضة بشأن الحالة؛ كما أنها قد تساعد في تبديد الانطباع السائد بأن التسجيلات الدولية أقل قيمةً، بطريقة ما، من التسجيلات المحلية. وأخيرًا، أشار العديد من المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى أن أصحاب الحقوق يتوقعون ببساطة الحصول على شهادة ملموسة كدليل على حقوقهم، ويولونها أهمية كبيرة.

37. *إن الفريق العامل مدعو إلى النظر في المعلومات الواردة هذه الوثيقة.*

[نهاية الوثيقة]